

مقرر

يتعلق بالمصادقة على الميزانية التقديرية
للهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي لسنة 2019

إن وزير الصحة،

وعلى القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته وتمّمته،

وعلى القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 وعلى الأمر عدد 2198 لسنة 2002 المؤرخ في 7 أكتوبر 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها، وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعية على كاهلها وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمّمته وخاصة الأمر الحكومي عدد 511 لسنة 2016 المؤرخ في 13 أبريل 2016،

وعلى الأمر عدد 1709 لسنة 2012 المؤرخ في 06 سبتمبر 2012 المتعلق بإحداث الهيئة الوطنية للاعتماد في المجال الصحي وبضبط مهامها وتنظيمها الإداري والعلمي والمالي وكذلك طرق سيرها،

وعلى الأمر الحكومي عدد 634 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أبريل 2017 والمتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للاعتماد في المجال الصحي،

وعلى الأمر الحكومي عدد 563 لسنة 2018 المؤرخ في 07 جوان 2018 والمتعلق بتغيير تسمية الهيئة الوطنية للاعتماد في المجال الصحي،

وعلى منشور السيد الوزير الأول عدد 38 المؤرخ في 25 أوت 1997 المتعلق بالمساهمات والإشراف على المنشآت والمؤسسات العمومية،

وعلى محضر جلسة اجتماع مجلس الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي عدد 04 لسنة 2018 المنعقد بتاريخ 21 ديسمبر 2018 الذي تمّ خلاله المصادقة على ميزانية الهيئة لسنة 2019.

قرّر ما يلي:

الفصل الأول: تمّت المصادقة على الميزانية التقديرية للتصرف والاستثمار الخاصة بالهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي بعنوان سنة 2019 بمبلغ جملي قدره **1 785 ألف دينار** قبضا وصرفا بالنسبة لنفقات التصرف و**240 ألف دينار** تعهدا ودفعها بالنسبة لنفقات التنمية.

الفصل 2: تُنجز نفقات التصرف والاستثمار لسنة 2019 في حدود الاعتمادات المرصودة وفقا للملاحق المصاحبة.

الفصل 3: المدير العام للهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي مكلف بتنفيذ هذا المقرر طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل ويمد مجلس المؤسسة كل ثلاثة أشهر بلوحة قيادة تتضمن تقدّم إنجاز الميزانية وبدرجها وجوبا كنقطة قارة ضمن جدول أعمال المجلس.

عن وزير الصحة
بإذن الوزير
منير الرضائي

